Maalim
e-ISSN: 2600-6944 | p-ISSN: 2170-0052
Volume 19 Issue 1/ Juin 2026 PP. 323-338

Official Legal Translation at the International Criminal Court: Quality Standards and Challenges

Abbaci Adel*
Algiers 2 university Abou el Kacem Saadallah
adel.abaci@univ-alger2.dz

DOI: 10.33705/1111-019-001-018

Received: 22/02/2026
Accepted: 12/05/2026
Published: 30/06/2026

***Corresponding Author**

Citation :
Abbaci,A. (2026).
Official Legal Translation at the International Criminal Court: Quality Standards and Challenges
Maalim
I(1), 323-338

Maalim
© 2026 The Author(s).
Published by the High council of the Arabic language.
This is an open access article under the CC BY license

Abstract:

Official legal translation constitutes a fundamental process at the International Criminal Court (ICC), as it receives attention as part of its keenness to raise the level of visibility of its international judicial activity and its contribution to the protection of human rights. The importance of such translation is further underscored by the way it is organized within the Court itself, as well as by the large volume of official translations it produces, including judgments, decisions, orders and other materials related to the various international crimes brought before it.

This article aims to explore the various quality standards of official legal translations at the International Criminal Court, as well as the various challenges they face. In order to achieve the required quality in official translations, the ICC relies on a set of diverse standards that guide the translation process, thereby ensuring the issuance of accurate and reliable translations. However, a number of challenges confront official legal translation at this court, making it a highly complex process that can only be implemented by balancing adherence to these standards with developing procedures to overcome these challenges.

Keywords: Translation; International Criminal Court; Quality; Standards; Challenges.

الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية: معايير الجودة والتحديات

أ. عباسي عادل
جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر.

الملخّص:

تعتبر الترجمة القانونية الرسمية عملية جوهرية لدى المحكمة الجنائية الدولية، حيث تحظى باهتمام من طرفها في إطار الحرص على رفع مستوى مرئية نشاطها القضائي الدولي وإسهامها في حماية حقوق الإنسان. تتأكد أهمية هذه الترجمة من خلال مختلف جوانبها التنظيمية داخل المحكمة، فضلا عن الكم الكبير من الترجمات الرسمية الصادرة عنها، من أحكام وقرارات وأوامر... الخ، التي تتعلق بمختلف قضايا الجرائم الدولية التي تحال عليها.

يهدف هذا المقال إلى الكشف عن مختلف معايير جودة الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية وكذا مختلف التحديات التي تعترضها، فمن أجل تحقيق الجودة المطلوبة في الترجمات الرسمية الصادرة عنها، تعتمد المحكمة الجنائية الدولية جملة من المعايير المتنوعة التي تحكم عملية الترجمة، بما يضمن تقديم منتوج ترجمي جيد. لكن، هناك مجموعة من التحديات التي تقف أمام الترجمة القانونية الرسمية لدى هذه المحكمة، مما يجعلها عملية معقدة للغاية، إذ لا يمكن تنفيذها إلا من خلال تحقيق التوازن بين الالتزام بتلك المعايير وتطوير إجراءات من أجل تذليل تلك التحديات.

الكلمات المفتاحيّة: الترجمة القانونية الرسمية؛ المحكمة الجنائية الدولية؛ الجودة؛ المعايير؛ التحديات.

1- مقدّمة: تعدّ الترجمة القانونية الرسمية جزءا لا يتجزأ من منظومة عمل الأجهزة القضائية الوطنية والدولية على حد سواء، كما أنها أصبحت تستقطب منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي اهتمام الباحثين والممارسين، مما أدى إلى خلق تراكم منهجي ومعرفي في هذا المجال تكلل بنشأة تخصص دقيق في حقل الترجمة يسمى بدراسات الترجمة القانونية (Legal Translation Studies).

من بين الأجهزة القضائية الدولية التي تمارس الترجمة القانونية الرسمية، نجد المحكمة الجنائية الدولية (International Criminal Court) التي عملت منذ تأسيسها على إعطاء أهمية لهذه الترجمة وضمان توفيرها بصورة جيدة لطالبيها. ويكفي أي مهتم أو دارس لهذا الموضوع، أن يتفحص الموقع الالكتروني للمحكمة الجنائية الدولية وكذا أرشيف ترجماتها الرسمية لمختلف الوثائق الصادرة عنها (أحكام وقرارات وأوامر... الخ) ليتأكد من درجة الاهتمام الذي توليه ذات المحكمة للترجمة القانونية الرسمية من مختلف جوانبها.

جدير بالذكر في هذا الصدد أن الترجمة القانونية الرسمية تتميز بطابعها الجوهري ضمن منظومة العمل القضائي لهذه المحكمة، حيث تمثل، من جهة، أداة أساسية لحماية حقوق الإنسان عموما لاسيما حقوق

المتقاضين أمامها، وآلية لتعزيز شفافية الإجراءات القضائية ومرئية نشاطها القضائي لدى مختلف الشعوب والحكومات والمنظمات...، من جهة ثانية.

تأسيسا على ما تقدم، يتناول هذا المقال دراسة موضوع الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية بالتركيز على معايير جودتها ومختلف التحديات التي تعترضها. فمن أجل بلوغ مستوى الجودة المطلوبة في الترجمات الرسمية الصادرة عنها، تعتمد المحكمة الجنائية الدولية جملة من المعايير المتنوعة التي توجه عملية ترجمة مختلف الوثائق، بما يضمن تقديم ترجمات رسمية ذات جودة في نهاية المطاف. ورغم الأهمية البالغة التي تحظى بها الترجمة القانونية الرسمية في عمل المحكمة الجنائية الدولية ووجود ضوابط للعمل الترجمي متمثلة في ضرورة التقيد بالمعايير المعتمدة، فإن هناك جملة من التحديات التي تقف أمام الترجمة الرسمية جاعلة منها عملية على قدر كبير من الصعوبة والتعقيد.

على هذا الأساس، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على خصوصية الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية، حيث نسعى من خلاله إلى الإجابة عن إشكالية بحثية منبثقة من وجود مفارقة بين ما يجب أن يكون من التزام بمعايير الجودة التي يجب التقيد بها في الترجمة القانونية الرسمية لمختلف الوثائق، وبين ما هو كائن من تحديات عملية تعترض ذلك. بعبارة أوضح، كيف يتحقق التزام الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية بمختلف معايير الجودة في ظل وجود تحديات تعترض ذلك؟ وتفصيلا في هذه الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية: فيم تتمثل مختلف معايير الجودة في الترجمة القانونية الرسمية لدى هذه المحكمة؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه هذه العملية؟ وكيف تعمل المحكمة على تذليلها بغية بلوغ جودة الترجمة المطلوبة؟

2- فرضية الدراسة: للإجابة عن هذه الإشكالية، نطرح في هذا المقال فرضية مركزية مفادها أن الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية هي عملية ذات خصوصية تحكمها جملة من المعايير المختلفة وتواجهها تحديات متنوعة. ولتقديم ترجمات ذات جودة، تعتمد ذات المحكمة أسلوبا خاصا بها يوازن بين معايير الجودة المعتمدة من طرف ذات المحكمة في الترجمة القانونية الرسمية والعمل على تذليل التحديات التي تعترض ذلك.

3- منهج الدراسة: لتوجيه عملية البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استعراض مختلف جوانب تنظيم الترجمة القانونية الرسمية لدى هذه المحكمة، وكذا المنهج التحليلي من خلال الاقتراب من هذه الترجمة عن طريق النصوص التي تحكمها وطريقة ممارستها على مستوى المحكمة، وذلك بغية استخراج مختلف المعايير والتحديات المرتبطة بها.

للإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضية المطروحة، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية، يتعلق أولها بإبراز الجوانب المفاهيمية والتنظيمية للترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية، ثم خصصنا

المحور الثاني لتحديد مختلف معايير جودة هذه الترجمة لدى ذات المحكمة، في حين خصصنا المحور الأخير لتبيين مختلف التحديات التي تعترض عملية الترجمة القانونية الرسمية لمختلف الوثائق الصادرة عن هذه المحكمة.

4- الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية: إطار مفاهيمي وتنظيمي:

4-1: مفهوم الترجمة القانونية الرسمية: تعتبر الترجمة القانونية الرسمية مفهوما مركزيا في دراستنا، لذا وجب علينا، قبل مواصلة البحث في الموضوع، وضع إطار مفاهيمي واضح بخصوصها. تجدر الإشارة في هذا المقام، أننا سنقوم بتفكيك هذا المفهوم من خلال تعريف الترجمة القانونية (Legal Translation) أولا، ثم البحث في المقصود بالترجمة القانونية الرسمية (Official Legal Translation)، لما لصفة "**الرسمية**" هنا من قيمة قانونية مضافة للترجمة.

يعرف الباحث **محمود الترابين** الترجمة القانونية على أنها عملية ترجمة نصوص قانونية مثل تقديم الشهادات أمام المحاكم والتقارير الرسمية والوثائق المالية...الخ[1]. كما عرفتها الباحثة **سوزان سارسفيتش (Susan Sarcevic)**، على أنها " **فعل اتصالي ضمن ميكانيزم القانون**"[2]، معتبرة إياها عملية أو نشاطا يستهدف نقل القانون بمختلف أشكاله من لغة إلى أخرى، بما يؤدي إلى تحقيق التواصل.

في السياق نفسه، تتصور **ديبوراه كاو (Deborah Cao)** أن الترجمة القانونية هي عبارة عن نشاط ترجمي خاص ومتخصص، لأنها تركز بصورة أساسية على المادة القانونية، فضلا عن أثارها اللسانية والقانونية الكبيرة على النصوص المترجمة. كما تتصور هذه الباحثة أن نقل النصوص القانونية (**القوانين، العقود، الشهادات أمام المحاكم... الخ**) من لغة إلى أخرى يمثل نقطة التقاء بين ثلاثة حقول وهي القانون واللغة والترجمة، وهي حقول يجب على المترجم أن يكون متحكما فيها، وكيفية توظيفها أثناء ترجمته لمختلف النصوص القانونية[3]. من خلال هذا التعريف، تتجلى صعوبة الترجمة في المجال القانوني ذلك أنها تتطلب مهارات وقدرات متنوعة ومن الصعب تحصيلها إلا من طرف المترجم القانوني الجيد.

علاوة على ما سبق، ترى الباحثة مارتا كروما **(Marta Chroma)** الترجمة القانونية على أنها عملية نقل معلومات قانونية من لغة وثقافة إلى لغة وثقافة أخرى، وهي عملية تأخذ بعين الاعتبار تباين الأنظمة القانونية والهدف المراد تحقيقه من الترجمة[4]. وفي إطار التأكيد على قيمة الترجمة القانونية والهدف منها، يرى ليون وولف **(Leon Wolff)** أن الهدف من الترجمة القانونية هو خلق نص يفسره المختصون القانونيون في النظام القانوني الهدف كما هو مفسر في النظام القانوني الأصلي[5].

من خلال ما تقدم من تعريفات، يتضح بدون أدنى شك أن الترجمة القانونية عملية تستهدف نقل المادة القانونية بمختلف أشكالها من لغة إلى أخرى، حيث تراعى فيها متغيرات لغوية وقانونية على حدا سواء. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الترجمة القانونية لا تحمل بالضرورة صفة الرسمية (Official)، فقد يقوم بها أي

شخص مهتم بالترجمة والقانون، مما يؤدي بنا إلى ضرورة تقديم تعريف للترجمة القانونية الرسمية باعتبارها مفهوما مركزيا في الدراسة.

يشير قاموس الأكاديمية الفرنسية إلى أن كلمة "رسمي" مقترضة من اللغة اللاتينية المسيحية (Officialis) في القرن 18 ميلادي، وهي تعني كل ما هو " **متعلق بالواجب**[6]"، كما تعني هذه الكلمة في أدبيات القانون كل ما هو صادر عن الدولة أو سلطة عمومية أو ممثل عن الدولة. معنى هذا أن الطابع الرسمي لا يتحقق إلا إذا كانت مؤسسات الدولة أو المخولين بذلك هم الذين يصدرون ذلك القرار أو الوثيقة أو القانون... الخ.

وبالعودة إلى الترجمة القانونية الرسمية، فهي تعني تلك الترجمة الصادرة عن الدولة ومؤسساتها، كما يمكن أن تكون صادرة عن هيئة أو ضابط عمومي (مترجم رسمي) يكون معترفا به من طرف الدولة ويحوز على اعتمادها وختمها. نشير في هذا المقام إلى أن صفة "رسمي" تحمل الجهة التي أصدرتها مسؤولية تلك الترجمة وتبعاتها القانونية. في هذا الإطار، تجدر بنا الإشارة إلى أن الترجمة القانونية الرسمية لا تصدر من جهات داخل الدولة فحسب، بل يمكن أن تصدرها مؤسسات دولية على غرار مختلف المنظمات الدولية، خاصة المحكمة الجنائية الدولية التي تصدر وبشكل مستمر ترجمات رسمية بمختلف اللغات، مكتوب عليها عبارة (*ترجمة رسمية صادرة عن المحكمة*)، وذلك في إطار تصديها لمختلف القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاصها.

2-4: تنظيم الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية: تعتبر المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة دولية قضائية مستقلة ودائمة ذات اختصاص جنائي دولي، أنشئت في إطار مؤتمر روما عام 1998. وبعد اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في نهاية هذا المؤتمر، تم فتح باب التوقيع والتصديق والقبول والانضمام إليه، وقد دخل حيز النفاذ في شهر يوليو 2002 بعد مصادقة ستين دولة عليه، وبناء على ذلك تأسست المحكمة الجنائية الدولية بداية من عام 2003 كمؤسسة قضائية دولية دائمة تتخذ لاهاي بهولندا مقرا لها[7].

تختص هذه المحكمة في التحقيق ومحاكمة الأشخاص الطبيعيين مرتكبي الجرائم الدولية شديدة الخطورة، بالعودة إلى نص المادة الخامسة من نظام روما الأساسي لذات المحكمة، تتمثل الجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاصها في كل من جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، و جرائم الحرب، و جريمة العدوان[8].

بالرجوع إلى أحكام نظام روما الأساسي، تتشكل المحكمة الجنائية الدولية من أربعة أجهزة رئيسة[9]، تتمثل في:

- هيئة الرئاسة (The Presidency)؛
- شعبة الاستئناف وشعبة ابتدائية وشعبة ما قبل المحاكمة (Pre-Trial, Trial and Appeal Divisions) ؛
- مكتب المدعي العام (The Office of the Prosecutor)؛
- قلم كتاب المحكمة (The Registry).

يضاف إلى هذه الأجهزة جهاز رقابي وتشريعي يسمى بـ"**جمعية الدول الأطراف**" التي تتشكل من ممثلي الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة[10].

ضمن هذا الهيكل المؤسسي يتم تنظيم الترجمة القانونية الرسمية، ومن خلال الاطلاع على جوانب الخدمات اللغوية والترجمة بصورة عامة، نلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية على قدر كبير من الانفتاح اللغوي، فهي فضاء متعدد اللغات، مما يستلزم حضور الترجمة والاهتمام بجوانبها التنظيمية بصورة أساسية في عملها القضائي. في هذا الصدد، إن اتساع النطاق اللغوي لذات المحكمة وحضور الترجمة الرسمية بصورة لافتة للانتباه، وهو مؤشر عن تخطي المحكمة الجنائية الدولية من الناحية الإجرائية أي حاجز لغوي أثناء متابعتها لمرتكبي الجرائم الدولية مهما كانت لغته.

في هذا المقام صنفت الباحثة **آن أبوه دوفيرنيه** (**Anne Aboh-Dauvergne**) لغات المحكمة الجنائية الدولية إلى أربع فئات وهي (لغات العمل، اللغات الرسمية، لغات التواصل، لغات الحالة)[11]، و تفصيل ذلك في الجدول التالي:

الجدول 1:

تصنيف لغات المحكمة الجنائية الدولية

الرقم	التصنيف/الفئة	النطاق اللغوي
1	**لغات عمل المحكمة** (Working Languages)	في إطار التوافق مع واقع العمل والممارسة داخل منظمة الأمم المتحدة، نجد أن لغتي عمل المحكمة الجنائية الدولية تتمثلان في **الانكليزية والفرنسية** فقط.
2	**اللغات الرسمية** (Official Languages)	للمحكمة الجنائية الدولية ست لغات رسمية، وهي كل من(**الاسبانية الانكليزية، الروسية، الصينية، العربية، الفرنسية**).
3	**لغات التواصل** (Communication Languages)	تتمثل لغات التواصل أو لغات التعاون القضائي في مجموع اللغات التي تستعملها الدول الأطراف وبقية الدول والكيانات في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية.
4	**لغات الحالة** (Situation Languages)	هي تلك اللغات المحلية، في بعض الحالات استعمال اللغات الرسمية ولغتي عمل المحكمة في التواصل مع مختلف أطراف القضية، الأمر الذي يستلزم الاستعانة باللغات المحلية تحقيقا للفهم الصحيح. مثال (**اللغة السواحيلية، الأشولية، لاندو**....الخ).

المصدر:

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على:

Alexandra Tomić and Ana Beltrán Montoliu, "Translation at the International Criminal Court", In: Anabel Borja Albi and Fernando Prieto Ramos (eds), Legal Translation in Context Professional Issues and Prospects (New Trends in Translation Studies, Vol.4, Peter Lang, Bern 2013, 2015) pp. 224-231.

في خضم هذا التنوع اللغوي، تظهر الترجمة وتوفير خدماتها بصورة ملحوظة حيث تلقى اهتماما من قبل إدارة المحكمة الجنائية الدولية وذلك في إطار التزامها بأحكام نظام روما الأساسي، ونجد أنها تسهر على تنظيم خدمات الترجمة بنوعيها (التحريرية والشفوية). في هذا الإطار، يتولى قسم الترجمة الشفوية والتحريرية بالمحـــكمة (The Court Interpretation and Translation Section) شؤون الترجمة داخلها. يتبع هذا القسم قلم كتاب المحكمة من الناحية التنظيمية والإدارية، حيث ينقسم بدوره إلى سبع وحدات وهي (وحدة الترجمة الميدانية والعملية، وحدة الترجمة الشفوية، وحدة الترجمة الفرنسية، وحدة الترجمة الإنكليزية، وحدة الترجمة العربية، وحدة المصطلحات والمراجع، وحدة البرمجة) حيث تختص كل واحدة منها بتقديم خدمة لغوية معينة[12].

إلى جانب قسم الشفوية والتحريرية بالمحكمة، نجد أن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يحتوي على وحدة خدمات لغوية خاصة به (Language Service Unit)، وذلك في إطار تحقيق استقلالية المدعي العام عن بقية الأجهزة في مجال التحقيقات والمتابعات القضائية لمرتكبي الجرائم الدولية[13].

صفوة القول من خلال ما تقدم، إن المجال اللغوي للمحكمة الجناية الدولية واسع، مما يجعلها ميدانا خصبا للعمل الترجمي ومؤسسة جديرة بالدراسة من طرف الباحثين في حقل الترجمة. يمكن التأكد من هذه المعاينة على الأقل من الناحية النظرية من خلال الاطلاع على الترجمات الرسمية لمختلف الوثائق الرسمية التي تصدرها بشكل مستمر. في هذا المقام، يتبادر إلى أذهاننا فكرة أساسية تتعلق بجودة تلك الترجمات الرسمية، وكذا طبيعة المعايير الموضوعة من طرف المحكمة ذاتها لتحقيق تلك الجودة.

5- معايير جودة الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية: تجدر الإشارة في البداية إلى أنه لا توجد معايير جودة محددة بشكل صريح وتحت هذا العنوان من طرف المحكمة الجنائية الدولية في عملية ترجمتها الرسمية لمختلف الوثائق، إلا أنه يمكن استخراج أهمها عن طريق التحليل، وذلك من خلال العودة إلى النصوص والقواعد الناظمة لعملها. على هذا الأساس، ارتأينا تصنيف تلك المعايير على النحو التالي:

5-1: معيار تحقيق المحاكمة العادلة: وهو معيار عام وغير مباشر يحكم عملية الترجمة لدى المحاكم عموما والمحكمة الجنائية الدولية بالخصوص. في هذا الصدد، يندرج التزام المحكمة الجنائية الدولية بتوفير خدمة الترجمة ضمن التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وكذا مختلف المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وبالعودة إلى أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نجد أن هناك تأكيد على ضرورة القيام بالترجمة الرسمية للوثائق، وكذا القواعد الإجرائية وقواعـــد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية (Rules of Procedure and Evidence)، لاسيما نص المادة 42 منها، حيث نجد أن ضمان نجاح المحاكمة وعدالتها مرتبط بضرورة توفير خدمة الترجمة الكتابية أو الشفوية[14].

جدير بالذكر في هذا الإطار، أن الحرص على تحقيق محاكمة عادلة والعمل بهذا المعيار يترتب عنه، في اعتقادنا، تقديم ترجمات رسمية ذات جودة، في ظل أن المحاكمات على مستواها تكون محل متابعة على مستوى دولي، مما يفرض على إدارة المحكمة تقديم أجود صورة لمختلف الترجمات الرسمية الصادرة عنها بمختلف اللغات.

2-5: معيار تحقيق الفهم: لا يمكن تحقيق محاكمة عادلة أمام المحكمة الجنائية الدولية كما لا يمكن أن تكون الترجمة جيدة بدون تحقيق الفهم الذي لا يتحقق بدوره إلا من خلال وضوح الترجمات بما يؤدي إلى فهم جميع أطراف المحاكمة لمجمل إجراءات المحاكمة ومختلف الأقوال والوثائق المرتبطة بها.

في هذا السياق، نؤكد إن توفير خدمة الترجمة القانوينة الرسمية يأتي في سياق ضمان حق الفهم لدى المتهمين بالخصوص، حيث يجب تمكينهم من استيعاب طبيعة التهمة على أساسها يمثلون أمام هذه المحكمة، هذا بالإضافة إلى تمكينهم من فهم الأدلة التي تقدم ضدهم من طرف المدعي. هذا بالإضافة إلى أن الترجمة لدى المحكمة تأتي ضمن آليات تمكين المتهم وبقية أطراف القضية من التفاعل والمشاركة في المحاكمة[15].

صفوة القول في هذا الصدد، إن الترجمة الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية ليست غاية في حد ذاتها، بقدر ما هي وسيلة لتحقيق الفهم بصورة عامة، كما أنها ليست مسألة لغوية وشكلية بل هي حق أساسي للمتهم ولبقية أطراف المحاكمة.

3-5: معيار الدقة والأمانة: من الناحية العملية، يعتبر هذا المعيار أساسيا لدى المحكمة الجنائية الدولية في ترجمتها القانونية الرسمية، حيث تؤكد على ضرورة الالتزام بالدقة والأمانة لتحقيق الجودة المنشودة في مختلف الترجمات الرسمية الصادرة عنها.

في هذا الإطار، يجب أن تلتزم الترجمة الرسمية بتحقيق أكبر قدر ممكن من الدقة والأمانة في نقل الكلمات والعبارات سواء كانت مكتوبة أم شفوية، كما يجب نقل مضمون الرسالة بأكمله بما في ذلك عبارات الشتم والإهانة أو أي دليل غير لفظي مثل نبرة المتكلم...، هذا بالإضافة إلى الامتناع عن التزيين والحذف أو إضافة أي شيء إلى العمل موضوع الترجمة. ولتأكيد وجوب الالتزام بمعيار الدقة والأمانة، نجد أن المحكمة الجنائية الدولية تمنع مترجميها وتراجمتها من القيام بأي تصحيح حال اكتشافهم لأي خطأ في الكتابة أو الحديث، بل يجب عليهم نقل ذلك بدقة وبالطريقة نفسها. في السياق نفسها، يجب على كل ترجمان أو مترجم ارتكب خطأ في الترجمة أن يقوم بتصحيحه[16].

في سياق التفصيل في هذا المعيار من الناحية المنهجية، نجد أن تجليات الحرص على تحقيق الدقة والأمانة يجب أن تظهر على المستويين التاليين:

- **المستوى الجزئي (Micro Level):** المتعلق بتوظيف المكافئات الوظيفية (**Functional Equivalence**) المناسبة.

في هذا الإطار، وضعت المحكمة الجنائية الدولية بنك مصطلحات يتعين على المترجمين التقيد بها في الترجمة، وذلك من أجل تحقيق التوافق بين مختلف ترجمات الوثائق الصادرة عنها.

- **المستوى الكلي (Macro Level):** المتعلق بالأمانة أو الوفاء للنص أو الوثيقة موضوع الترجمة من ناحية المضمون والشكل.

4-5: المعيار المهني: تستند المحكمة الجنائية الدولية إلى تجارب المحاكم الجنائية المؤقتة السابقة (طوكيو، نورمبرغ...) في مجال الترجمة، وكذا هيئة الأمم المتحدة من خلال وضعها لمدونة أخلاقيات التراجمة والمترجمين العاملين لدى المحاكم الجنائية الدولية (**CODE OF ETHICS FOR INTERPRETERS AND TRANSLATORS EMPLOYED BY THE MECHANISM FOR INTERNATIONAL CRIMINAL TRIBUNALS**)[17]. وفي هذا الإطار، نجد أن بلوغ مستوى الجودة المنشود في الترجمة مرتبط بجملة من الشروط أو الضوابط المؤسسية التي تحكم سلوك المترجمين والتراجمة لديها. تتلخص تلك الضوابط في النقاط التالية:

- **الكفاءة اللغوية:** يجب أن يتحلى تراجمة ومترجمو المحكمة الجنائية الدولية بالكفاءة العالية من خلال التحكم في اللغة لأداء العمل بشكل جيد وعدم رفض أي ترجمة تسند إليهم؛
- **الحياد والنزاهة والإخلاص**: حيث يجب أن يتقيد بها تراجمة ومترجمو المحكمة في أداء واجباتهم، ففي هذا الإطار، يجب عليهم إخبار مسؤولي المحكمة بأي تعارض في المصلحة يمكن أن يحدث أثناء أداء واجبهم، كما لا يجوز لهم طلب أو قبول أي مزايا أو هدية مهما كان نوعها؛
- **السرية**: يلتزم التراجمة والمترجمون بقواعد سرية العمل حيث يجب أن يمتنعوا عن نشر أي معلومة أو وثيقة ذات صلة بعملهم، ويظل الالتزام بواجب السرية ساريا ومستمرا حتى بعد انقضاء فترة عملهم لدى هذه المحكمة[18].

من خلال التمعن في مختلف المعايير السابقة، يظهر لنا بشكل جلي درجة الاهتمام الذي توليه المحكمة الجنائية الدولية للترجمة الرسمية. وفي اعتقادنا، إن الحرص على الالتزام بتلك المعايير - من الناحية النظرية- يجعلنا نتوقع تحقيق درجة عالية من الجودة في الترجمات القانونية الرسمية الصادرة عن هذه المحكمة. كما يمكننا استنتاج أن المعايير المبينة أعلاه تشكل مجتمعة نوعا من المقاربة المتميزة في مجال الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجناية الدولية، وهي في اعتقادنا مقاربة في العمل الترجمي تستحق الاهتمام من طرف مسؤولي المحاكم والمجالس القضائية على الصعيد الوطني، وذلك بهدف الاستفادة منها في ترقية مهنة الترجمة الرسمية وتحسين جودتها بالخصوص.

وبالرغم من ذلك، نجد أن الممارسة العملية للترجمة لدى ذات المحكمة تكشف عن جملة من التحديات التي تعترض تحقيق الجودة المطلوبة في الترجمة القانونية الرسمية لدى هذه المحكمة، جاعلة منها عملية في غاية الصعوبة، وهو ما سيتم التطرق إليه أدناه.

6- تحديات الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية: ثمة جملة من التحديات التي تكشف عنها ممارسة الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية، وهي تحديات متنوعة تتعلق بحجم الوثائق المترجمة، ومواعيد تقديم الترجمات. والجانب اللغوي والأسلوبي، واختلاف النظم القانونية.

6-1: تحدي حجم الوثائق المترجمة: تتميز مختلف الوثائق خاصة الأحكام والأوامر والقرارات القضائية المطلوب ترجمتها بشكل رسمي لدى المحكمة الجنائية الدولية بحجمها الكبير في كثير من الأحيان، حيث قد يصل عدد صفحات حكم صادر عن هذه المحكمة المثال 700 صفحة[19]. ففي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر، بلغ عدد صفحات ترجمة قرار اعتماد التهمة 226 صفحة (Prosecutor v. Germain Katanga and Mathieu Ngudjolo Chui (ICC-01/04–01/07), 30 September 2008)، كما أن العبء يتضاعف عندما تطلب ترجمة الوثيقة إلى عدة لغات كما هو الحال مع أوامر القبض على المتهمين أين يصل الأمر إلى القيام بالترجمة إلى 16 لغة كما هو الحال مع حالة دارفور، و22 لغة مثلما حصل في حالة ليبيا[20].

إن كبر حجم الوثائق المطلوب ترجمتها يدل كذلك على الجهد الكبير المبذول في العمل الترجمي لدى هذه المحكمة، وما يزيد الأمر صعوبة هو تعدد القضايا محل المتابعة من طرف ذات المحكمة وكذا كثرة الوثائق المطلوب ترجمتها رسميا في إطار استيفاء شروط وإجراءات المحاكمات.

ولتذليل هذا التحدي، نجد أن المحكمة الجنائية الدولية تعتمد أسلوبا تنظيميا معينا، حيث أنه قبل ترجمة أي وثيقة تفوق مئة صفحة، تقوم المحكمة في البداية بتعيين رئيس لفريق الترجمة الذي يقوم بدوره بتقسيم العمل الذي كلف به، وذلك من خلال تجزئة الوثيقة إلى عدة أجزاء يتم توزيع كل واحد منها على كل فريق عمل، كما تتم عملية ترجمة تلك الوثيقة على مراحل متعددة[21].

هذه المنهجية في الترجمة تسهم بدرجة معينة في تذليل تحدي ترجمة الوثائق الكبيرة الحجم خاصة أن العمل القضائي يتطلب التزاما صارما بالمواعيد في مختلف الإجراءات القضائية، ومن بينها تقديم الترجمة الرسمية في وقتها المحدد، وهو يثير هنا مسألة احترام الآجال.

6-2: تحدي الالتزام بآجال تقديم الترجمة: غني عن البيان أن احترام الآجال عنصر أساسي في ضمان السير الحسن للعمل القضائي عموما، وهو ما يتجلى على مستوى عملية الترجمة الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية التي يحكمها عنصر الوقت، حيث يجب على مصلحة الترجمة المعنية أن تنجز الترجمات الرسمية وتقدمها في الوقت المحدد من طرف مسؤولي ذات المحكمة.

بالرغم من ذلك، نجد أن احترام آجال تقديم الترجمات الرسمية ليس أمرا هينا من الناحية العملية، بل يعتبر تحديا كبيرا أمام مترجمي هذه المحكمة في ظل الحجم الكبير للوثائق المطلوب ترجمتها. في هذا الإطار، نجد أن مدة ترجمة بعض الوثائق ومراجعتها والتدقيق فيها لغويا تتراوح بين 06 إلى 08 أشهر[22]، وهو ما يمكن أن ينعكس سلبا على جودة الترجمة بفعل ضغط العمل، جاعلا عنصر الالتزام بالآجال المحددة غاية في الصعوبة وتحديا حقيقيا أمام مصلحة الترجمة لدى هذه المحكمة.

وللوفاء بالمواعيد المحددة، تعتمد هذه المحكمة أسلوب العمل الجماعي حيث يتم إشراك عدة أطراف في عملية الترجمة. في هذا السياق، تقوم المحكمة بإسناد مهمة ترجمة الإثباتات والوثائق السرية وترجمة الحوارات أثناء المحاكمات إلى المترجمين العاملين لديها، وتقوم بإسناد ترجمة الوثائق العلنية مثل الأحكام والمنشورات إلى الوكالات الخارجية للترجمة، كما تستعين بالمترجمين المستقلين في ترجمة الوثائق العلنية والقيام بالترجمة عن بعد من خلال إبرام عقود محددة المدة معهم[23].

3-6: تحدي إيجاد المكافئ: لقد سبقت الإشارة أعلاه إلى أن المحكمة الجنائية الدولية مجال لممارسة الترجمة في سياق دولي متعدد اللغات والثقافات، ما يجعل مسألة إيجاد المكافئات أو المصطلحات المناسبة من الصعوبات اللغوية المطروحة بقوة في الترجمة الرسمية لمختلف الوثائق. في هذا المقام، نجد أن المترجمين لدى هذه المحكمة يصارعون من أجل إيجاد المكافئات الدقيقة في اللغة الهدف، فهي غير موجودة في كثير من الأحيان مما يجعلها تحديا مستمرا أمام المترجمين لدى المحكمة.

ولتذليل هذا التحدي، قامت المحكمة الجنائية الدولية بخلق **وحدة المصطلح والمرجع** داخل المحكمة، حيث تتكفل بمساعدة المترجمين وإرشادهم في مجال المصطلحات والبحث عن الكلمات المناسبة. هذا بالإضافة إلى وضع قاعدة بيانات مصطلحية وإصدار نشرة المصطلحات[24].

ومن خلال استعانة المترجمين بوحدة المصطلح والمرجع، يتضح لنا أن هامش حرية المترجمين والتراجمة لدى هذه المحكمة محدود من ناحية استعمال المكافئات اللغوية، إذ يتعين عليهم العودة إلى ما حددته وحدة المصطلح والمرجع لذات المحكمة من مكافئات لغوية، وذلك من أجل تحقيق التوافق بين مختلف الترجمات الصادرة عنها وبالتالي تحقيق الجودة المطلوبة.

4-6: تحدي اختلاف الأنظمة القانونية: غني عن البيان أن هناك اختلافا في الأنظمة القانونية للدول، حيث نجد دولا مثل فرنسا التي تعتمد النظام القانوني القاري أو اللاتيني (الروماني/الجرماني)، وأخرى مثل المملكة المتحدة وأمريكا ودول الكومنولث التي تعتمد النظام القانوني الأنجلوسكسوني (Common Law)[25]. يتميز النظام القانوني اللاتيني بفلسفة قائمة على اعتماد التشريع المكتوب كمصدر رئيس للقانون، في حين يتميز النظام القانوني الأنجلوسكسوني بالاعتماد على السوابق القضائية وتراكم الاجتهاد القضائي كمصدر رئيس للقانون.

وبالعودة إلى الترجمة الرسمية لدى المحكمة، فإننا نلاحظ أنها تتم في ظل سياق منظومات قانونية مختلفة من ناحية اللغة، والثقافة، والإجراءات القانونية... الخ. فاللغة المستعملة في النظام اللاتيني مثلا مستمدة من لغات التشريعات، وذلك من ناحية المصطلحات، والتراكيب الاصطلاحية، والتراكيب النحوية[26]. في هذا السياق، يؤدي اختلاف البنية المفاهيمة للنظم القانونية إلى صعوبة إيجاد المكافئات الدقيقة أثناء الترجمة، ذلك أن الأمر لا ينحصر في إيجاد المعنى اللغوي بل يقتضي الحال الوصول إلى المعنى العميق للنظامين القانونين كشرط أساسي لتقديم ترجمة جيدة[27].

ولتذليل هذه الصعوبة، نجد أن المحكمة الجنائية الدولية تعتمد نظاما قانونيا متميزا، حيث أكد على هذه الميزة كاتز كوغان (Katz Cogan) بوصفه نظاما قانونيا فريدا من نوعه (Sui generis)، في حين وصفه كل من أبرامس وراتنر (Ratner and Abrams) بأنه نظام قانوني هجين، نظرا لعدم تطابقه مع أي نظام من الأنظمة القانونية السائدة[28].

هذا النظام القانوني المتميز قائم على توليفة حيث يجمع في الوقت ذاته بين خصائص النظامين اللاتيني والأنجلوسكسوني من جهة، وقواعد القانون الدولي الجنائي من جهة ثانية. بعبارة أخرى، يمكننا القول إن المحكمة الجنائية الدولية عملت على عدم التحيز لصالح أي نظام قانوني وبالتالي لجأت في اعتقادنا إلى اعتماد ما يمكن أن نسميه أسلوب التوفيق بهدف تجنب حدوث صراعات بين الدول الأطراف في المحكمة، لأسباب متعلقة بالجوانب التنظيمية والإجرائية على مستوى المحكمة أو لأسباب تتعلق بالجوانب اللغوية (مصطلحات، تراكيب... الخ)، وذلك من خلال اعتماد نظام يجمع بين الخصوصيات الأساسية لكل نظام قانوني.

7- الخاتمة: لقد تم تسليط الضوء على الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية وذلك من خلال البحث في معايير الجودة الموضوعة من أجل توجيه عملية الترجمة القانونية الرسمية لمختلف الوثائق من جهة، والكشف عن مختلف التحديات التي تعترض بلوغ تلك الجودة الترجمية من جهة ثانية.

وتأسيسا على ما تقدم، يتضح أن الترجمة القانونية الرسمية لدى المحكمة الجناية الدولية ذات خصوصية نظرا لكون العملية تتم في سياق دولي متعدد اللغات والثقافات، وهي عملية على قدر كبير من التعقيد بالنظر إلى حجم التحديات التنظيمية أو اللغوية أو القانونية التي تقف أمام المترجمين. وعلى الرغم من ذلك، نجد أن احترام مختلف معايير الجودة المشار إليها أعلاه كفيل بتذليل تلك التحديات، بما يمكن في نهاية المطاف من تقديم ترجمات جيدة ومؤدية لوظيفتها القانونية المطلوبة.

كما يمكن استنتاج وجود معالم مقاربة واضحة في إنجاز الترجمات القانونية الرسمية لدى المحكمة الجنائية الدولية قائمة على تحقيق التوازن بين الالتزام بمعايير الجودة المطلوبة وضرورة تذليل تلك التحديات، بالاستناد على الخبرة المتراكمة والاستفادة من تجارب بقية المحاكم الجنائية الدولية السابقة في مجال الترجمة الرسمية.

يتجلى ذلك من خلال اعتمادها لطريقة خاصة بها من الناحية التنظيمية واللغوية والأسلوبية في الترجمات الرسمية لمختلف الوثائق.

إنها في اعتقادنا مقاربة في العمل الترجمي جديرة بالبحث أكثر من طرف دارسي الترجمة القانونية الرسمية، ونوصي بضرورة الاهتمام بها من طرف مسؤولي السلطة القضائية ومختلف مؤسساتها على الصعيد الوطني، وذلك بهدف الاستفادة منها في ترقية مهنة الترجمة الرسمية وتحسين جودتها.

8- المراجع:

1- أبو الخير أحمد عطية، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة: دراسة للنظام الأساسي للمحكمة والجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 2006).

2- سالم حوة، حقوق المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، (جوان 2021).

3- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في 17 يوليو، المصدر من سكرتارية الأمم المتحدة تحت رقم (A/CONF.183/9)، الذي أعيد إصداره بعد تصويب الأخطاء اللغوية عن طريق السكرتارية في 18 ماي 1999 تحت رقم (PCNICC/1999/INF/2).

4- Alain Papaux, David Cerutti, Introduction au droit et la culture juridique, volume 1, Genève / Zurich 2020, Schulthess Éditions Romandes.

5-Alexandra Tomić and Ana Beltrán Montoliu, "Translation at the International Criminal Court", In: Anabel Borja Albi and Fernando Prieto Ramos (eds), Legal Translation in Context Professional Issues and Prospects (New Trends in Translation Studies, Vol.4, Peter Lang, Bern 2013, 2015).

6- Deborah Cao, Translating Law (British Library, Multilingual Matters Ltd, 2007).

7- https://www.dictionnaire-academie.fr/article/A9O0274 (10/02/2026 at: 11.00).

8-Imgrid Simonnaes, Marita Kristiansen (eds.), Legal Translation: Current Issues and Challenges in Research, Methods and Application (Frank & Timme, 2009).

9- International Criminal Court 2019, Rules of Procedure and Evidence.

10-Leon Wolff, Legal Translation, in: The Oxford Handbook of Translation Studies, Edited by Kirsten Malmkjær and Kevin Windle (Oxford University Press, Mar 2011).

11-L. Swigart, 'Unseen and Unsung: Language Services at the International Criminal Court and Their Impact on Institutional Legitimacy' in: F. Baetens (ed), Legitimacy of Unseen Actors in International Adjudication (CUP 2019).

12-Mahmoud Altarabin, The Routledge Course on Media, Legal and technical Translation: English-Arabic-English (London and New York, Routledge & Francis Group, 2021).

13-Marta Chroma, Cross-Cultural taps in Legal Translation, in: Intercultural Aspects of Specialized Communication (pp.197-223) Edition: Linguistic Insights Series, Editors: Candlin C, Gotti, and M (Peter Lang, January 2004).

14-Tareck ALSAMARA, ABBACI Adel, GHAZI Farouk, The Translation before the International Criminal Justice between right and obligation, PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2021) 58(5), ISSN 1553 – 6939.

15- UNITED NATIONS, Mechanism for International Criminal Tribunals, 2 November 2017, CODE OF ETHICS FOR INTERPRETERS AND TRANSLATORS EMPLOYED BY THE MECHANISM FOR INTERNATIONAL CRIMINAL TRIBUNALS,
https://www.irmct.org/sites/default/files/documents/171102-mict-20-code-of-ethics-for-interpreters-translators.pdf (10/02/2026 at: 11.00).

16-Marta Chromá, Legal Translation and the Dictionary (LEXICOGRAPHICA, Series Maior, Max Niemeyer Verlag GmbH, Tubingen 2004).

الهوامش:

[1]-Mahmoud Altarabin, The Routledge Course on Media, Legal and technical Translation: English-Arabic-English (London and New York, Routledge & Francis Group, 2021) p.89.

[2]- Imgrid Simonnaes, Marita Kristiansen (eds.), Legal Translation: Current Issues and Challenges in Research, Methods and Application (Frank & Timme, 2009). P.11.

[3]- Deborah Cao, Translating Law (British Library, Multilingual Matters Ltd, 2007) p.7.

[4]-Marta Chroma, Cross-Cultural taps in Legal Translation, in: Intercultural Aspects of Specialized Communication (pp.197-223) Edition: Linguistic Insights Series, Editors: Candlin C, Gotti, and M (Peter Lang, January 2004) pp.2-3.

[5]-Leon Wolff, Legal Translation, in: The Oxford Handbook of Translation Studies, Edited by Kirsten Malmkjær and Kevin Windle (Oxford University Press, Mar 2011) p.1.

[6]- https://www.dictionnaire-academie.fr/article/A9O0274 (11/02/2026 at: 12.00).

[7]- أبو الخير أحمد عطية، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة: دراسة للنظام الأساسي للمحكمة والجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 2006).ص ص 8-12.

[8]- المادة 05 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في 17 يوليو، المصدر من سكرتارية الأمم المتحدة تحت رقم (A/CONF.183/9)، الذي أعيد إصداره بعد تصويب الأخطاء اللغوية عن طريق السكرتارية في 18 ماي 1999 تحت رقم (PCNICC/1999/INF/2).

[9]- المادة 34 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[10]- المادة 112 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[11]-Alexandra Tomić and Ana Beltrán Montoliu, "Translation at the International Criminal Court", In: Anabel Borja Albi and Fernando Prieto Ramos (eds), Legal Translation in Context Professional Issues and Prospects (New Trends in Translation Studies, Vol.4, Peter Lang, Bern 2013, 2015) p. 224.

[12]-Ibid., p. 222.

[13]-L. Swigart, 'Unseen and Unsung: Language Services at the International Criminal Court and Their Impact on Institutional Legitimacy' in: F. Baetens (ed), Legitimacy of Unseen Actors in International Adjudication (CUP 2019), pp.4-5.

[14]-International Criminal Court 2019, Rules of Procedure and Evidence, p.16.

[15]- سالم حوة، حقوق المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، (جوان 2021).ص ص 602.603.

[16]- UNITED NATIONS, Mechanism for International Criminal Tribunals, 2 November 2017, CODE OF ETHICS FOR INTERPRETERS AND TRANSLATORS EMPLOYED BY THE MECHANISM FOR INTERNATIONAL CRIMINAL TRIBUNALS, https://www.irmct.org/sites/default/files/documents/171102-mict-20-code-of-ethics-for-interpreters-translators.pdf (10/02/2026 at: 11.00).

[17]-Tareck ALSAMARA, ABBACI Adel, GHAZI Farouk, The Translation before the International Criminal Justice between right and obligation, PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2021) 58(5), ISSN 1553 – 6939, p.1555.

[18]-UNITED NATIONS, Mechanism for International Criminal Tribunals, 2 November 2017, CODE OF ETHICS FOR INTERPRETERS AND TRANSLATORS EMPLOYED BY THE MECHANISM FOR INTERNATIONAL CRIMINAL TRIBUNALS, op.cit.

[19]-Alexandra Tomić and Ana Beltrán Montoliu, op.cit., p. 236.

[20]- Ibid., pp.236-237.

[21]-UNITED NATIONS, Mechanism for International Criminal Tribunals, 2 November 2017, CODE OF ETHICS FOR INTERPRETERS AND TRANSLATORS EMPLOYED BY THE MECHANISM FOR INTERNATIONAL CRIMINAL TRIBUNALS, op.cit.

[22]-L. Swigart, 'Unseen and Unsung: Language Services at the International Criminal Court and Their Impact on Institutional Legitimacy' in: F. Baetens (ed), Legitimacy of Unseen Actors in International Adjudication (CUP 2019), p.8.

[23]-Tareck ALSAMARA, ABBACI Adel, GHAZI Farouk, op.cit., p.1555.

[24]- Ibid., p.238.

[25]- Alain Papaux, David Cerutti, Introduction au droit et la culture juridique, volume 1, Genève / Zurich 2020, Schulthess Éditions Romandes, p.11.

[26]-Marta Chromá, Legal Translation and the Dictionary (LEXICOGRAPHICA, Series Maior, Max Niemeyer Verlag GmbH, Tubingen 2004) p.71.

[27]- Ibid., p.238.

[28]- Alexandra Tomić and Ana Beltrán Montoliu, op.cit., p.234.